المهم الآن ان تجد قرارات المجلس طريقها الى التطبيق على قاعدة الروحية التي عولجت بها تلك القرارات

ان أبسط قراءة متأنية لهذا القرار تشير إلى جملة حقائق نوجزها على النحو التالي :

أ ـ ان المجلس الوطني الفلسطيني يرى أن مشروع فاس هو بمثابة الحد الأدنى للتحرك العربي الجماعي الذي لا يتطابق بالضرورة مع الحد الأدنى للتحرك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا المشروع هو محصلة توازن القوى العربية ونتيجتها ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بما هو أدنى من ذلك عربياً .

ب ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية تبدي تحفظها ، بل ورفضها لاسقاط الخيار العسكري للدول العربية ، حيث جرى التأكيد في قمة فاس على النضال السياسي فقط كوسيلة لتحقيق «مشروع السلام العربي» .

وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية ان أي امكانية لتحقيق حل وطني مرحلي مقبول للقضية الفلسطينية يتطلب اخلالاً بموازين القوى القائمة ، الأمر الذي يتطلب بدوره ابقاء الخيار العسكري كخيار رئيسي في المواجهة مع العدو الامبريالي الصهيوني .

ج ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية ، ترى ان فهمها لقرارات فاس لا يتناقض مع برامجها ومقررات مجالسها الوطنية ، الأمر الذي يعني ابداء التحفظ على البند السابع من مشروع فاس والذي يتضمن نوع من الاعتراف الضمني بدولة العدو الصهيوني .

وبهذا فقد جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حيال مشروع فاس تتضمن ما سبق للقوى الديمقراطية والتقدمية الفلسطينية والعربية ان أعلنته من تحفظات حوله ، وأهمها رفض اسقاط الخيار العسكري ، ورفض الاعتراف الضمني بدولة العدو .

يبقى أن نشير إلى أن قيمة هذا القرار إنما تكمن في كيفية تطبيقه من قبل القيادة الفلسطينية ، بحيث تحافظ منظمة التحرير الفلسطينية على ما يمكن أن يُسمى بالمرونة المبدئية ، التي تتيح هامشاً للتحرك السياسي والدبلوماسي ، ولكن بعيداً عن المساس بالخطوط الحمراء التي لا يسمح للدبلوماسية الفلسطينية أن تتجاوزها .

ثالثاً : وحول العلاقة مع الاردن فقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً من شقين :

أ ـ التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الاردني والفلسطيني ، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية ، وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ب ـ التمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الاردن والانطلاق من أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها .

ويرى المجلس الوطني الفلسطيني أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الاردن على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين .

وهنا لا بد أن نتوقف أمام عدد من المعطيات التي تضمنها قرار المجلس هذا حول العلاقة مع الاردن .

اولى هذه المعطيات ، يوضحها البند «د» في الجزء الأول من القسم العربي من البيان الختامي والذي يقول بـ «رفض كل المشاريع الرامية الى المساس بحق منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني عبر أية صيغة كالتفويض أو الانابة أو المشاركة في حق التمثيل» .

إن هذا البند في حال التقيد التام بمضمونه ، يقطع الطريق على محاولات الملك حسين انتزاع تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية ، للتحدث باسم الشعب الفلسطيني ، كما يقطع الطريق على كل المحاولات الامريكية الرجعية الرامية الى تمرير صيغة الوفد المشترك لمحادثات التسوية المحتملة ، والتي يدعو لها اكثر من نظام عربي ، حتى ان بعضهم اعطى مهلة لذلك لا تزيد عن بضعة أسابيع كما فعل الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك .

ثاني هذه الحقائق : ان قرار المجلس الوطني الفلسطيني هذا ، يتضمن رفضاً لصيغة الكونفدرالية كما طرحها الملك حسين بين الاردن ومنظمة التحرير في الوقت الراهن ، واكد على مطلب الدولة المستقلة بوصفه هدف النضال الفلسطيني في هذه المرحلة .

وغني عن القول ان الملك حسين اراد من وراء مشروعه الكونفدرالي الالتفاف على مطلب الدولة المستقلة واستباق هذا الهدف بطرح مشروع علاقة كونفدرالية بين الاردن ومنظمة التحرير ، كخطوة اولى على طريق العودة للالحاق وطمس الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني .

ان هذه النتائج لا تقلل بأي شكل من الأشكال من اهمية العلاقات الخاصة بين الشعبين الشقيقين ، الاردني والفلسطيني ، ولكنها تبدي تحفظاً ملموساً ، على الأهداف والنوايا الكامنة وراء دعوة الملك حسين للوفد المشترك والعلاقة الكونفدرالية في الوقت الراهن .

نالت هذه المعطيات ، احترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل ، وهو ما تسعى السلطات الاردنية لتجاوزه عبر التدخل المباشر في الشؤون الفلسطينية الداخلية ، بذريعة ان المشكلة الفلسطينية لا تثير اهتمام الاردن من منظور قومي فحسب ، بل ومن منظور أمنه ومصالحه الخاصة ، فهو مهدد بالاجتياح حسب مشروع شارون ، وهو مهدد بأزمة ديمغرافية بسبب السياسة الاستيطانية التهجيرية التي تمارسها الحكومة الصهيونية ، وهي المخاطر التي ترى أكثر من جهة مطّلعة ان الحكومة الاردنية تبالغ في تصويرها والترويج لها ، بهدف تهيئة مناخات التحاقها بمحادثات السلام المحتملة .

رابعاً : أما بخصوص القضية الرابعة التي أثارت جدلاً واسعاً داخل الساحة الفلسطينية ، وساهمت في احداث نوع من الخلل في العلاقات الداخلية لمنظمة التحرير وهي قضية الاتصالات مع النظام المصري ، فقد اكد المجلس الوطني الفلسطيني الحقائق التالية :

أولاً : «رفض» اتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية» .

ثانياً : «الوقوف الى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانهاء كامب ديفيد حتى تعود مصر الى موقعها النضالي في قلب امتنا العربية ، وتطوير علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الوطنية الديمقراطية والشعبية المصرية التي تكافح ضد التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني بمختلف اشكالها باعتبار ذلك يعبر عن المصالح الاساسية للامة العربية ويدعم نضال شعبنا الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية» .

ثالثاً : «يدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد»

وبهذه القرارات الصريحة حدّدت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لأية علاقات مع النظام المصري طالما ظل هذا النظام سائراً على نهج كامب ديفيد . وبهذه القرارات يعلن المجلس الوطني الفلسطيني ضمناً أن ما أقيم من اتصالات مع النظام المصري كان خروجاً عن مقررات المجلس الوطني السابقة .

لقد أكدت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني على ذات المضمون الذي سبق للدورات السابقة ان تضمنته ، انسجاماً مع الخط الوطني الفلسطيني والعربي العام الداعي لمزيد من عزل كامب ديفيد ومحاصرته لكي لا يتفشى هذا الورم السرطاني في الجسم العربي .

وتكتسب دعوة المجلس هذه اهميتها في ضوء ما يجري من محاولات عربية مشبوهة لفك الحصار عن النظام المصري وتجاوز مقررات قمة بغداد ١٩٧٨ ، كما تكتسب أهميتها في ضوء ما يجري اليوم من محادثات لبنانية صهيونية امريكية على غرار كامب ديفيد ، وما يجري من تمهيد لمحادثات مشابهة على الجبهة الاردنية .

ان هذا الموقف الذي يستجيب لطبيعة الدور الطليعي الذي يتوجب على الثورة الفلسطينية أن تضطلع به باستمرار ، ينبغي أن يتعزز في ميدان الممارسة حتى يصبح كابحاً لأي محاولات رجعية مشبوهة تسعى لاستيعاب كامب ديفيد في الصفوف العربية .

خامساً : من ناحية ثانية فقد أكد بيان المجلس في معرض حديثه عن العلاقة مع القوى اليهودية على «القرار رقم ١٤ من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٧٧» .

ودعا «المجلس اللجنة التنفيذية الى دراسة التحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني» .

وبهذا ايضاً يضع المجلس الوطني الفلسطيني مجدداً ضوابط للعلاقة مع القوى الديمقراطية اليهودية ، تنطلق في الأساس من تأكيد على حصر هذه الاتصالات مع القوى الديمقراطية المعادية للصهيونية فكراً وممارسة .

فالقرار رقم ١٤ الذي تم التأكيد عليه ، يتضمن حصر أي اتصال بالقوى اليهودية بتلك المعادية للصهيونية والمؤيدة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

تبقى كلمة أخيرة ، وهي ان المجلس الوطني الفلسطيني ، اكد في ختام دورة أعماله السادسة عشرة على حقيقة هامة ، مفادها ان الثورة الفلسطينية التي راهن البعض على افراغها تماماً من مضامينها الثورية التقدمية ، ستبقى بفعل وعي وتنبه ويقظة قواها المخلصة الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، في مقدمة القوى المناهضة والمقاتلة ضد مشاريع الهيمنة الامبريالية ـ الصهيونية على المنطقة العربية .

وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نقول : انه مهما بلغت تجاوزات هذا الطرف او ذاك داخل الساحة الفلسطينية ، ومهما بلغت الأوهام ، الا أن الخط الوطني الديمقراطي سيبقى قادراً على حفر مجراه ، وتصحيح أي خروج عن الطريق الكفاحي لشعبنا .

صحيح ان صياغات البيان الختامي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ، لا ترضي طموحات القوى الديمقراطية والتقدمية الفلسطينية والعربية ، التي كانت تتطلع الى اتخاذ مواقف قاطعة وحازمة ازاء عدد من المشاريع والمبادرات والموضوعات التي تواجه النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة ، وانه كان من الضروري فعلاً ان تصدر بشكل آخر أكثر وضوحاً وحزماً .. ولكن الصحيح أيضاً ، ان ما تم التوصل اليه في ختام المناقشات ، كان بمثابة المحصلة الممكنة ، للاجماع الفلسطيني ، والحد الادنى المشترك للوحدة الوطنية الفلسطينية ، ذلك الحد الذي لم يتجاوز الخطوط الحمراء للعمل الوطني الفلسطيني .

ونعتقد ان الاهم من ذلك ، هو ان تجد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني طريقها الى التطبيق العملي ، على قاعدة الروحية التي عالج بها المجلس هذه المقررات ، ذلك لان ما يعطي هذه النتائج مضمونها الحقيقي ، هو النضال من أجل توازن قوى جديد فلسطينياً وعربياً ، يكفل تحقيق اهداف الثورة المرحلية ، ويرتفع بها الى مستويات جديدة